Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

إذا الفجائيّة وآراء النُّحاة فيها

نجاة السنوسي محمد الأشهب
جامعة طرابلس – كلية الاقتصاد والإدارة – تاجوراء
قسم إدارة الأعمال
البريد الإلكتروني n.elashhb@uot.edy.ly

تاريخ الاستلام:2025/12/20 –تاريخ المراجعة: 2025/12/23– تاريخ القبول: 2025/12/26– تاريخ للنشر: 28/ 1/ 2026

الملخص

يشهد علم الأدوات النحوية تنوعاً واسعاً في الأدوات ذات الدلالات المتعددة التي تؤدي وظائف مختلفة بحسب السياق الذي ترد فيه، ولا تكاد جملة عربية تخلو من أداة تسهم في توضيح معناها أو تأكيده، أو تزيينه لفظاً ودلالة.

ومن أبرز هذه الأدوات (إذا الفجائية)، وهي موضع دراستنا في هذا البحث؛ إذ يُعنى بدراسة دلالتها، ومواضعها، وتركيب الجملة بعدها، وآراء النحاة في تصنيفها من بين الكلمات؛ فذهب فريق إلى عدّها حرفاً لا محل له من الإعراب، ورأى آخرون أنها ظرف زمان، بينما جعلها بعضهم ظرف مكان ، وكان لكل فريق أدلته وحججه التي أسهمت في إثراء النقاش حولها.

وانطلاقاً من هذا التعدد في الآراء حول (إذا) الفجائية رأيت ضرورة البحث في هذا الموضوع من خلال النظر في كتب النحو، واستقراء الشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب. والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: إذا الفجائية – الدلالة – التركيب النحوي – إذا الشرطية.

*Abstract

The field of grammatical particles in Arabic linguistics exhibits a wide diversity of tools with multiple significations that perform various functions depending on the context in which they appear. Scarcely does an Arabic sentence lack a particle that contributes to clarifying, emphasizing, or embellishing its meaning, both phonetically and semantically.

One of the most prominent of these particles is (*The Sudden "Idha" / Idha al-Fuja'iyyah*), which is the subject of this research. This study is concerned with examining its significance, its positions, and the structure of the sentence following it. It also explores the divergent views of grammarians regarding its classification; one group considers it a particle (Harf) with no grammatical position, others view it as an adverb of time (Zarf Zaman), while some classify it as an adverb of place (Zarf Makan). Each group presented evidence and arguments that contributed to enriching the scholarly debate surrounding it.

Based on this multiplicity of opinions regarding the Sudden "Idha," I found it necessary to investigate this topic by reviewing primary grammar books and extrapolating evidence from

the Holy Qur'an and Arabic speech. The methodology adopted in this research is the descriptive-analytical approach.

Keywords:* Sudden Idha (Idha al-Fuja'iyyah) - Significance - Grammatical Structure - Conditional Idha.

مقدمة البحث:

تحتلُّ الأدوات اللغوية في العربية مكانة بارزة في بناء المعنى وتوجيه الدلالة؛ لما لها من أثر مباشر في تماسك التركيب وقوة التعبير، وتنظيم العلاقات بين أجزاء الكلام، وتُعدُّ الأداة (إذا) من أكثر هذه الأدوات ثراءً وتعدُّداً في الوظائف، إذ تتنوّع استعمالاتها بين الشرطية والظرفية والفجائية، الأمر الذي استدعى عناية خاصة من أهل اللغة والنحو قديماً وحديثاً، ومن بين هذه الاستعمالات يبرز نوع (إذا الفجائية) بوصفه ظاهرة لغوية ذات قيمة دلالية ونحوية؛ لما تحققه من نَقْلٍ مفاجئ في السياق، وإحداث صدمة شعورية لدى المتلقي.

وقد تنبه علماء العربية إلى أنّ (إذا الفجائية) لا تؤدي وظيفة نحوية مجردة، بل تتجاوزها إلى وظيفة أسلوبية، إذ تُستعمل لإبراز الحدث الطارئ غير المتوقع، وتكثيف المشهد في صورة لغوية موجزة مشحونة بالتأثير، ولذا دار الخلاف حول طبيعتها: أهي حرف أم اسم؟ وحول مواضعها وأحكامها، وعلاقتها ببنية الجملة الاسمية التي تليها، ومن منطلق هذه الأهمية يسعى البحث إلى دراسة (إذا الفجائية) دراسة دلالية نحوية تكشف عن حقيقتها الإعرابية، وتبرز أثرها في المعنى، مع الاستناد إلى آراء النحاة في تصنيفها من بين الكلمات، ولكي يحقق هذا البحث غايته، وأهدافه ارتأيتُ أن يكون مقسماً على النحو الآتي:

1. المقدمة.
2. التمهيد.
3. خمسة مطالب.
4. االخاتمة.

أما المقدمة: فتحتوي على أهمية البحث، والهدف من الدّراسة، ومنهج البحث.

والتمهيد: يحتوي على التعريف بـ (إذا الفجائية)، وأقسام (إذا)، والفرق بين (إذا الفجائية والشرطية).

وأمّا المطالب فتحتوي على ما يأتي:

المطلب الأول: مواضع (إذا) الفجائيّة، وتركيب الجملة بعدها.

المطلب الثاني: موقف النحاة في عمل (إذا) الفجائية .

المطلب الثالث: تعيين الرابط في الجواب المقرون بـ (إذا الفجائية).

المطلب الرابع: ربط جواب (إذا الشرطيّة) و (إذا الفجائيّة) بالفاء معاً.

المطلب الخامس: (إذا الفجائيّة) في القرآن الكريم.

التمهيد:

أولاً: دلالة إذا الفجائية في اللغة والاصطلاح:

لعلّ من الأنسب أن نتحدث عن معنى المفاجأة في معاجم اللغة قبل أن نُعرّف بها، يقول الخليل في العين: "فجأه الأمرُ يفجؤُه فجأةً وفاجأه يفاجئه مفاجأةً... وفَجِئَة: لغة، وكلّ ما هجم عليك من أمر لم تحتسبه فقد فجأك" (الفراهيدي، مادة (فجأ)، ب.ت).

وقال الجوهري: "فاجأه الأمرُ مفاجأةً وفجاءً، وكذلك فَجَئِه الأمر وفَجْأةً، الأمر بالكسر والمدّ والنصب - يعني بكسر العين وفتحها - فُجاءةً بالمد والضم" (الجوهري، مادة (فجأ)، 1987م، 1 / 62).

وزاد عليها ابن منظور بقوله: "يفاجئه مفاجأةً هجم عليه من غير أن يشعر به، وقيل: إذا جاء بغتةً من غير تقدّم سبب... وكل ما هجم عليك من أمر لم تحتسبه فقد فجأك" (ابن منظور، مادة (فجأ)، 1414هـ).

ومن الألفاظ التي تفيد المفاجأة أيضاً لفظ (البغتة)، "البغتُ أن يفاجئك الشيءُ" (الجوهري، مادة (بغت)، 1987م، 1 / 243).

جاء في مادة (ب غ ت) عند ابن منظور قائلاً: "والبغتُ والبغتةُ: الفجأة، وهو أن يفاجئك الشيءُ، وفي التنزيل: ((وَلَيَأْتِيَنَّهُم بَغْتَةً)) (العنكبوت: 53)، أي فجأة والمباغتة: المفاجأة" (ابن منظور، مادة (فجأ)، 1414هـ، 2 / 11).

ومما تقدم نخلص إلى اتفاق المعاجم اللغويّة على أن المفاجأة تعني حدوث الأمر بغتة من غير ترقّب ولا تهيؤ، وهذا المعنى المشترك يظهر في صيغ متعددة كقولهم: فجأه الأمرُ، أي: أتاه على حين غرّة، والّذي يمثله هذا المفهوم الدلالي الذي اعتمده النحاة في تفسير (إذا) الفجائية، إذ رأوا أن البغتة لا تحتمل الامتداد الزمني، ولا التعليق الشرطي، الأمر الذي انعكس مباشرة على تحديد حقيقتها النحويّة.

هذا عن الدّلالة اللغويّة للفظ المفاجأة، أو الفجاءة الّذي تدل عليه (إذا) الفجائية، وإذا نظرنا إلى معناها في اصطلاح النحاة نجدها لا تخرج عن معناها اللغوي؛ لأن الاصطلاح فرع عن اللغة، بل إطلاق أو تقييد لمقتضى الصّناعة العلميّة في كل فن من فنون العلم.

يقول سيبويه عند حديثه عن أنواع (إذا) في العربيّة: "وتكون – يعني الفجائيّة – للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم" (سيبويه، 1988م، 4 / 232).

أمّا ابن جني فيرى أن لـ (إذا) دلالة أخرى، وهي السببيّة، فقال: "معناها المفاجأة والموافقة، ووقوع الأمر مسببًاعن غيره" (ابن جني، 2000م، 1 / 265).

ويرى ابن هشام أنّ (إذا) الفجائية أداة دلاليّة تفيد حصول المفاجأة عند الانتقال من مضمون الجملة الأولى إلى مضمون الجملة الثانية (ابن هشام، 1985م). فهو لم يفصل بين معناها اللغوي من جهة، والحكم النحوي من جهة أخرى، بل جعل المعنى أصلاً يُرجع إليه في الترجيح.

أمّذا الشيخ خالد الأزهري فقد صرّح بمعنى (إذا) فقال: "إذا الفجائيّة نسبة إلى الفُجاءة بضم الفاء والمد، والمراد بها الهجوم والبغتة، تقول: فاجأني كذا، إذا هجم عليك بغتة، والغرض من الإتيان بها الدِّلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة" (الأزهري، 2000م، 1 / 305). وما الغرض منها إلا دلالتها الاصطلاحية عنده.

والعلاقة بين (إذا) ولفظ الفجأة أن (إذا) تستعمل للفجاءة وهي تختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ويدل معناها على الحال لا الاستقبال مثل: (خرجت فإذا زيد واقف) (الكفوي، ب.ت).

وهذا يدل على أن النّحو العربي في صورته التحليليّة العميقة لم يكن منفصلاً عن الدّلالة، بل كان قائمًا على تفاعل وتوثيق بين المعنى والاستعمال.

ثانياً: أقسام إذا:

1 –**(إذا) الظرفيّة الشرطيّة:** من أدوات الشرط غير الجازمة، وهي ظرف لما يُستقبل من الزمان، خافض لشروطه مضمنة معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه، وهي من الظروف المبنية (ابن هشام، 1985م). وأكثر ما يكون الفعل بعدها ماضياً، ويسمى فعل الشرط، وقد يرد فعل الشرط مضارعاً أحياناً لكن بدرجة أقل، وقد اجتمعا في قول الشاعر: (البيت من الكامل، لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين، 1384هـ).

وَالنَّفسُ راغبةٌ إذَا رغَّبتَهَا .... فإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تقنعُ

وهي مختصة بالدخول على الجملة الفعلية (صافي، 1995م)، وقد تجزم بها نادراً في الشعر. وإنما منعت من الجزم؛ لأنها مؤقتة، وحروف الجزم مبهمة، و(إذا) تفيد تحقق الجزم، ففي قوله تعالى: ﴿**إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ**﴾ (الانشقاق: 1) فإن الانشقاق واقع لا محالة (المبرد، 1979م).

2 –**(إذا) التفسيرية:** تأتي في موضع "أيّ" التفسيريّة في الجمل، ويختلف عنها في أن الفعل بعد (إذا) للمخاطب نحو: (استغفرت الله من الذنب إذا سألته الغفران) (صافي، 1995م).

3 –**(إذا) الاسميّة غير الظرفيّة:** هي التي تخرج عن كونها ظرف زمان، بل تكون مجرورة بـ"حتى" كما في قوله تعالى: ﴿**حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا**﴾ (الزمر: 71)، وقد ورد هذا الاستعمال كثيراً في القرآن الكريم. وقد ذهب إلى ذلك ابن مالك وغيره من النحاة، بنيما رأى بعضهم أنّ (حتى) في هذه الآية ابتدائية (المرادي، 1992م).

4 –**(إذا) التي للماضي:** ذهب جماعة من اللغويين والعلماء إلى أن (إذا) قد تُستعمل ظرفاً لما مضى من الزمان، فتقع موقع (إذ) كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا**﴾ (الجمعة: 11)، أو قول الشاعر: (البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في المغني (ابن هشام، 1985م))

وَنُدمَانٍ يزيدُ الكَأسَ طيباً .... سقيتُ إذا تغوَّرتِ النجومُ

قال قطرب: "كلمة (إذ) و (إذا) يجوز إقامة كل واحدة منهما مقام الأخرى" (الرازي، 1420هـ، 9 / 401).

وقال ابن فارس: "(إذ) و(إذا) بمعنى كقوله جلَّ ثناؤه: ﴿**وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ**﴾ (سبأ: 51)" (ابن فارس، 1977م، ص 196).

وذهب الجمهور إلى أن (إذا) لا تُستعمل ظرفاً لما مضى من الزمان، فلا تقع موقع (إذ)(الفراء، ب.ت)، وقال أبو حيان: "الصحيح أنه لا تقع (إذ) موضع (إذا) ولا (إذا) موضعها" (أبو حيان، 1984م، 2 / 238)، وقد سلك الجمهور سبيل التأويل فيما ظاهره أن (إذا) استُعملت فيه ظرفاً لما مضى من الزمان.

5 –**(إذا) التي للحال:** المقصود بـ (إذا) للحال تلك التي تدل على زمن حاضر، وهي ظرف للحال ولا تدل على الاستقبال، مجردة من معنى الشرط.

قال ابن هشام في المغني "أن تجيء للحال، وذلك بعد القسم نحو: ﴿**وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ**﴾ (الليل: 1)، ﴿**وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ**﴾ (النجم: 1)" (ابن هشام، 1985م، 1 / 130).

وقال الرضي في شرح الكافية "ليس هي (إذا) في نحو قوله تعالى: ﴿**وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ**﴾ (الليل: 1) معنى الشرط، إذ جواب الشرط إمّا بعده أو مدلول عليه بما قبله، وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهراً ولا مقدراً؛ لعدم توقف معنى الكلام عليه، وليس هنا ما يدل على جواب الشرط قبل (إذا) إلا القسم، فلو كان (إذا) للشرط كان التقدير: إذ يغشى الليل أقسم، فلا يكون القسم مؤخراً، بل معلَّق بغشيان الليل، وهو المقصود إذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام، وإن كان نهاراً غير متوقف على دخول الليل" (الرضي، 1978م، 1 / 111).

وخلاصة القول :أنّ (إذا) الواقعة بعد القسم تؤدي وظيفة ظرفيّة زمانيّة تدل على المصاحبة الزمنية في الحال وليس فيها معنى الشرطيّة، وتختلف عن (إذا) الشرطية و (إذا) الفجائية في الدلالة والعمل والإعراب.

6. **(إذا) الفجائية:** وهي بيت القصيد ومحور بحثنا هذا.

ثالثاً: الفرق بين (إذا) الفجائيّة و(إذا) الشرطيّة:

تفارق (إذا) الفجائية الشرطية في أمور منها: (المرادي، 1992م)، (ابن هشام، 1985م)

1 .(إذا) الفجائية حرف على المشهور، و(إذا) الشرطية اسم.

2 .(إذا) الفجائية لا يليها إلا الجملة الاسمية، وإذا الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية.

3 .(إذا) الفجائية لا تحتاج إلى جواب، و(إذا) الشرطية تحتاج إلى جواب.

4 .(إذا) الفجائية للحال، قال سيبويه: "وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها" (سيبويه، 1988م، 4 / 232)، يعني الفجائيّة، وقال الفراء: وقد يتراخى كقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٞ تَنتَشِرُونَ**﴾ (الروم: 20). أمّا (إذا) الشرطيّة فهي للاستقبال، و(إذا) الظرفيّة للمستقبل غالباً.

5 .الجملة بعد (إذا) الفجائية استئنافية لا محل لها من الإعراب، أما الجملة بعد (إذا) الشرطية ففي محل خفض بالإضافة على الأصح.

6 .(إذا) الفجائية لا تقع صدر الكلام، بينما (إذا) الشرطية لها حق الصدارة، أي أنها تذكر في بدء الجملة.

وقد جمع صاحب (الجنى الداني في حروف المعاني) الفروق بينهما في هذه الأبيات: (المرادي، 1992م، ص 379).

الفرقُ بين إذَا لشرطٍ، والتِي .... لِفُجاءةٍ من أوجُهٍ لا تُجهَلُ

طَلَبُ التي للشّرْطِ فِعْلاً بَعْدَهَا .... وجوابُها، وأتتْ لِما يُستقبلُ

وتُضافُ للجُملِ التي من بَعدِها .... وتكونُ في صّدرِ المَقالةِ، أَوَّلُ

المطلب الأول ـ مواضع (إذا) الفجائيّة، وتركيب الجملة بعدها:

أولًا- مواضعها:

تقع (إذا) الفجائية في مواضع:

1 –جواب الشرط، نحو قولهم: (خرجتُ فإذا الأسدُ)، بأربعة شروط:

أولها: أن يكون الجواب جملة اسمية.

ثانيها: أن تكون غير طلبية احترازاً من نحو: إن عصى زيدٌ فويلٌ له، فهذا تلزمه الفاء.

ثالثها: ألّا تدخل عليها أداة نفي.

رابعها: ألا يدخل عليها (إنْ) لقوله تعالى: ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ**﴾ (الروم: 36)، فـ(إذا) في ذلك نائبة مناب الفاء في ربط الجواب بالشرط، وليست الفاء مقدرة قبلها خلافاً لزاعمه، إذ لو كانت مقدّرة لم يمتنع التصريح بها (المرادي، 1992م).

2. جاءت (إذا) الفجائية في مواضع أُخر، فقد جاءت جواب (إذا) الشرطية، كقوله تعالى: ﴿**فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ**﴾ (الروم: 47).

وقد جاءت بعد (لمّا) كقوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنۡهَا يَضۡحَكُونَ**﴾ (الزخرف: 46)، وهو دليل على حرفيّة (لمّا) إذ لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها، و(إذا) الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها (المرادي، 1992م).

3 –جواز فتح وكسر همزة (إنَّ) إذا وقعت بعد (إذا) الفجائيّة.

4 –(إذا) الفجائية تأتي عوضاً عن فاء الجزاء الواجب اقترانه بها، ويستدل على ذلك بالمثال الذي ذكره المصنف ونحوه، بشرط أن تكون أداة الشرط فيه (إن)، ويكون الجواب جملة اسمية غير مقترنة بطلب (ابن القيم، 1954م)، كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ فَرِحُواْ بِهَاۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ**﴾ (الروم: 35).

5– وقوعها في جواب (بينا/بينما)، قال ابن مالك: "يلزم (بينا) و(بينما) الظرفية الزمانية، والإضافة إلى جملة، وقد تضاف (بينا) إلى مصدر" (ابن مالك، 1990م)، ولا تخلو الجملة المضافة من أن تكون اسمية وهو الأكثر، أو فعلية، وكلاهما فيه معنى الشرط مستدعي جواباً (السيوطي، ب.ت)، يأتي فعلاً كما يأتي جملة اسمية مقترنة بـ (إذا) الفجائية (ابن مالك، 1990م).

ثانياً: تركيب الجملة بعد (إذا) الفجائيّة:

يعنى هذا المطلب ببيان تركيب الجملة الواردة بعد (إذا) الفجائية، وذلك من خلال الوقوف على طبيعة عناصرها النحوية ووظيفتها الدلالية، ويُقصد بالتركيب هنا كيفية انتظام عناصر الجملة وفق قواعد اللغة لتحقيق الفائدة وفيما يلي عرض لأنماط تركيب الجملة وبنائها بعد (إذا) الفجائية:

أ- **مجيء الاسمين مرفوعين بعدها:** يعدّ هذا النمط من أكثر الأنماط شيوعاً حيث يقع بعد (إذا) الفجائية اسمان مرفوعان، فالأول يعرب مبتدأ، والثاني خبراً، نحو: (خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ) ويستوي في ذلك أن تأتي (إذا) دالة على ظرف زمان أو مكان بحسب السياق. وذكر المبتدأ والخبر بعد (إذا) الفجائية هو الغالب في الاستعمال العربي، وقد ورد ذلك في النصوص الفصيحة، وبه نطق القرآن الكريم، وهو الأظهر في تمثيل سيبويه حيث قال: "خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ" (سيبويه، 1988م، 4 / 232) وهذا التركيب الاسمي يتألف من مبتدأ وخبر الذي قد يكون مفرداً، أو جملة اسمية، أو فعلية، أو شبه جملة.

وعلى الرغم من تشابه هذا التركيب مع الجملة الاسمية من حيث الشكل، فإنه يختلف عنه دلالة، إذ أن (إذا) الفجائية تفيد وقوع الحدث على حين غفلة، بخلاف جملة الشرط التي تقوم على ارتباط السبب بالنتيجة.

ب- مجيء الاسم الأول مرفوعاً والثاني منصوباً:

من أنماط التركيب بعد (إذا) الفجائية أن يأتي الاسم الأول مرفوعاً، ويقع الاسم الثاني منصوباً، وذلك إذا دلّت (إذا) على الظرفية المكانية، فتكون (إذا) في موضع الخبر، كقولك: خرجتُ فإذا السبعُ، وأردت به الظرفية لم يكن هناك حذف، وكان (السبع) مبتدأ و(إذا) هي الخبر، كقولنا: عندي زيد، أمّا ذكر اسم آخر بعده فإنه ينصب على الحال نحو: (خرجتُ فإذا السبعُ واقفاً أو عالياً).

وقد أجاز المالقي حذف الخبر في هذا التركيب اعتماداً على حرفية (إذا) الفجائية، وهو توجيه يصح عند حملها على الظرفية الزمانية؛ لامتناع كون الزمان خبراً عن اسم الجثة. (المالقي د.ت)

ج- مجيء المبتدأ فقط بعد (إذا) الفجائيّة:

يُعدُّ هذا الموضع من المواضع التي يجوز فيها حذف الخبر، كقولهم: خرجتُ فإذا السبعُ. والتقدير: فإذا السبعُ حاضرٌ (ابن عقيل، 1982)، إذ يفهم الخبر من سياق الكلام ومن دلالة المفاجأة التي تفيدها الأداة، وهذا التوجيه لا يتأتّى إلا إذا قيل بحرفية (إذا) أو بحملها على الظرفية الزمانية.

وقد ذهب المبرد إلى أن الخبر في هذا التركيب غير محذوف، وإنما الخبر هو (إذا) الفجائية نفسها، وهي ظرف مكان في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ، فيؤول المعنى إلى: فبالحضرة السَّبع. (المبرد، 1979)، وهو ما ذهب إليه ابن يعيش إذ يقول: "فإذا قلت: (خرجت فإذا السّبع) وأردت به الظرفية، لم يكن حذف، وكان السّبع مبتدأ، وإذا: الخبر" (ابن يعيش، 2001، 245/1)

د. الاسم مشغول عنه بعد (إذا) الفجائية:

نلاحظ مما سبق أن (إذا) الفجائية لا تدخل إلا على الجمل الاسمية، ويُعد هذا الفارق الأساس بينها وبين (إذا) الشرطية التي تختص بالفعل، ولهذا نصّ ابن هشام على أن (إذا) الفجائية تختص بالجمل الاسمية (ابن هشام، 1985)، إلا أنه ثار جدال بين النحاة حول جواز مجيء الاسم بعدها مشغولاً عنه في نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو. فقد منع فريق ذلك مطلقاً، وذهب آخرون منهم الأخفش الأوسط، وابن عصفور إلى جوازه

بشرط اقتران الفعل بـ (قد) نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ قد ضربه عمرو، في حين منعوا مجيئه بدون (قد)، أمّا الكسائي فقد أجاز ذلك على الإطلاق سواء اقترن الفعل بـ (قد) أم لم يقترن (الدسوقي، 1978).

وظاهر كلام سيبويه الجواز خلافاً لمن نقل عنه المنع (سيبويه، 1988)، والظاهر جواز هذا الاستعمال؛ لأن الفعل وإن تأخر في اللفظ إلا أنه متقدم في التقدير على المبتدأ، فلا يتحقق به الإخبار الحقيقي، فضلاً عن أن بناء الجملة يراد به إفادة

المعنى المقصود من خلال التوكيد أو تقديم المفعول مع كون المفاجأة حاصلة من جهة الإسناد الاسمي الذي جاءت به (إذا) الفجائية.

المطلب الثّاني ـ موقف النحاة في عمل (إذا) الفجائية:

اختلف النحاة في تحديد وتصنيف (إذا) الفجائية من بين الكلمات وتعددت أقوالهم، واختلفوا حولها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن (إذا) الفجائية ظرفية سواء كانت ظرف مكان أو ظرف زمان.

القول الثاني: أن (إذا) الفجائية حرف.

القول الثالث: أن (إذا) الفجائية فعل.

وفيما يلي مناقشة هذه الأقوال بشيء من التفصيل:

القول الأول: وهو القائل بظرفيتها، إلا أنهم اختلفوا في تحديد نوعية الظرف أهو للمكان أم للزمان، وانحصرت أقوالهم في رأيين:

الرأي الأول: أن (إذا) الفجائية ظرف زمان، وهو مذهب الزجاج (أبو حيان، 1977م)، والرياشي (المرادي، 1992م)، والزمخشري (المفصل، 1993م)، واختاره ابن خروف (شرح الجمل، 1419هـ)، وابن طاهر الإشبيلي (المرادي، 1992م)، والشلوبين في ثاني قوليه (السيوطي، ب. ت).

وهو ظاهر كلام سيبويه؛ لأنه قال: "وأمّا (إذا) فلما يُستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ" (سيبويه، 1988م، 4 / 232)؛ لأنه خصّها بالمستقبل دون استثناء، ومثّل لـ (إذا) الفجائية.

كما أخذ الزمخشري بمذهب الزجاج والرياشي فقال: "والتحقيق فيها أنّها (إذ) الكائنة بمعنى الوقت" (الزمخشري، 1407هـ، 3 / 73).

واستدلوا على ذلك بأمرين:

الأول: مصاحبة الحال لـ (إذا) الفجائيّة، "فإذا قلت: خرجتُ فإذا الأسدُ خارجٌ، فـ(الأسد) مبتدأ، و(خارج) خبره، وإذا قلت: (خارجاً) فانتصابه على الحال، والخبر محذوف لدلالة المفاجأة عليه، كأنك قلت: مارّاً أو لاقٍ أو نحوهما" (المالقي، ب. ت).

الثاني: أنَّ جعلها ظرف زمان إبقاء لها على ما استقر فيها؛ لأن مدلول المفاجأة أقرب إلى الزمان منه إلى المكان، كمدلول الفعل الذي يدل تضمنًا على الزمان والحدث، ويدل على المكان دلالة التزامية، وجزء الشيء أقرب مما يدل عليه التزاماً (ابن عقيل، 1982م).

أمّا المبرد فكان له رأيان، فقد صرّح في كتابه المقتضب في أحد المواضع بأنها حرف، وفي موضع آخر ما يقطع بظرفيتها، فأمّا النص الذي صرح فيه بأنها حرف فقوله: "ولـ (إذا) موضع آخر وهي التي يقال لها: حرف المفاجأة وذلك قولك: خرجتُ فإذا زيدٌ" (المبرد، 1979م، 2 / 57-58).

وأمّا النَّص الذي صرح فيه بظرفيتها، ولم يصرح بنوعه، فهو قوله: "فأمّا (إذا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تسدّ مسدّ الخبر، والاسم بعدها مبتدأ، وذلك قولك: جئتُك فإذا زيدٌ، وكلّمتُك فإذا أخوك، وتأويل هذا: جئتُ ففاجأني زيدٌ، وكلّمتُك ففاجأني أخوك" (المبرد، 1979م، 3 / 178).

ولهذا سعى محقق الكتاب الشيخ عبد الخالق عضيمة إلى التوفيق بين القولين، فقال لعلّ "لفظة حرف على الكلمة لا على الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل، وهذا استعمال شائع عند سيبويه" (المبرد، 1979م، 2 / 58) وما ذكره الشيخ عضيمة ظاهر.

ووافق ابن يعيش المبرّد فصرّح في كتابه شرح المفصل أن (إذا) الفجائية تكون اسماً وتكون حرفاً حيث قال: "وتكون للمفاجأة، وهي في ذلك على ضربين: تكون اسماً وتكون حرفاً، وإذا كانت اسماً كانت ظرفاً من ظروف الأمكنة، وإذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة، كما أن (إنّ) حرف دالٌّ على معنى المجازاة، والهمزة حرف دالّ على معنى الاستفهام، فإذا قلت: (خرجت فإذا السبعُ) وأردت به الظرفية لم يكن ثَمَّ حذف، وكان السّبع مبتدأ، و(إذا) الخبر قد تقدّم كما تقول: "عندي زيد"، ويتعلق الظرف باستقرار محذوف" (ابن يعيش، 2001م، 1 / 290).

وذكر ابن يعيش بأنّه إذا اعتبرت (إذا) حرفاً كان الخبر محذوفاً لا محالة، والتقدير: خرجت فإذا السبعُ حاضرٌ أو موجودٌ؛ لأن المبتدأ لا بد له من خبر ولما لم يظهر الخبر في الجملة وجب أن يكون مقدراً (ابن يعيش، 2001م).

ومن خلال النص السابق نجد أن ابن يعيش يُجوِّز أن تكون (إذا) الفجائية ظرف مكان، ويُجوّز فيها أن تكون حرفاً، وذلك بحسب إرادة المتكلم.

الرأي الثاني: مالت طائفة من النحاة إلى اختيار القول بالظرفية المكانية، ومنهم: السيرافي (شرح الكتاب، 2008م)، والفارسي (المسائل المنثورة ب. ت)، وابن جني (سر صناعة الإعراب، 2000م)، وأبو بكر بن الخياط (أبو حيان، 2005م)، والصيمري (التبصرة والتذكرة، 1982م)، وابن الشجري (الأمالي، 1991م)، والعكبري (التبيان، ب. ت)، واستدلوا على ذلك بوقوعها خبراً عن جثة نحو: "خرجت فإذا زيد"، وأنّها لو كانت ظرف زمان لما صح فيها ذلك، قال ابن الشجري: "وأمّا (إذا) المكانيّة فهي حرف استئناف موضوع للمفاجأة، فجملة الابتداء والخبر تقع بعده، كقولك: خرجت فإذا زيد جالس، المعنى: فهناك زيد جالس، ولمَّا كانت اسماً للمكان أخبروا بها عن الأعيان، فقالوا: خرجت فإذا أخوك جالساً، فأخوك مبتدأ، و(إذا) خبره، ونصبوا بها الحال كما ينصبون الحال بالظرف في قولك: خلفك زيد جالساً" (ابن الشجري، 1991م، 2 / 84).

أمّا ابن جنّي فقد أشار إلى ذلك في تقديره إعراب (خرجت فإذا زيد) حيث قال: "فتقدير إعرابه: خرجت فبالحضرة زيد، فـ(إذا) التي هي ظرف في معنى قولنا: بالحضرة، وزيد: مرفوع بالابتداء، والظرف قبله خبر عنه" (ابن جني، 2000م، 1 / 265).

وذهب ابن القواس إلى أنها ظرف مكان كقولنا: خرجت فإذا زيد قائماً، فزيد مبتدأ، وينصب قائماً على الحال؛ لأنّه إذا لم تكن (إذا) هي الخبر لامتنع نصبه (ابن القواس، 1985م).

ورُدّ أن القول بأنها ظرف مكان لا يطّرد في جميع مواضع (إذا) الفجائية، إذ لا معنى لقولك: (فبالمكان السبع بالباب) في تأويل قولهم: خرجت فإذا السبع بالباب، وأمّا قولهم: (خرجت فإذا زيد) رُدَّ على ذلك بأنه على حذف مضاف، أي: حضور زيد (المرادي، 1992م).

القول الثاني: ذهب الكوفيون، وحُكي عن الأخفش (السيوطي، ب. ت) واختاره الشلوبين في أحد قوليه، وابن مالك (شرح التسهيل، 1990م) إلى أن (إذا) الفجائية حرف دال على المفاجأة كما أن (إن) حرف دال على المجازاة، والهمزة حرف دال على الاستفهام (ابن يعيش، 2001م).

قال الأخفش في قوله تعالى: ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾ (الروم: 35): " ﴿**إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾ هو الجواب؛ لأن (إذا) معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء" (الأخفش، 1990م، 2 / 475)، وقد فُهم من كلام الأخفش أن (إذا) ربطت الشرط بالجزاء فهي حرف بمنزلة الفاء، ولو كانت ظرفاً لما ربطت بينهما.

واختاره ابن مالك فقال: "ورُوي عن الأخفش أنّها حرف دال على المفاجأة، وهو الصحيح عندي" (ابن مالك، 1990م، 2 / 214). وقال السيوطي: "وترد (إذا) للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية فيما جزم به ابن مالك، وهي حينئذٍ حرف عند الكوفيين والأخفش، واختاره الشلوبين في أحد قوليه" (السيوطي، ب. ت، 2 / 187)، وصرّح بحرفيتها المالقي (رصف المباني، ب. ت) وابن هشام فقال: "ويرجحه قولهم: خرجت فإذا إنَّ زيداً بالباب، بكسر (إنّ)، لأن (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها" (ابن هشام، 1985م، 120).

ومن رجّح حرفيتها استدل بوقوع (إنّ) المكسورة بعدها في قول الشاعر: (من شواهد سيبويه لا يُعرف قائله، سيبويه، 3: 144، 1988م)

كُنتُ أَرَى زَيْداً كمَا قِيلَ سَيْداً .... إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ القَفَا وَاللَهَازِمِ

وذلك لأن (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها (السيوطي، ب. ت)، وذكر البيتوشي أن الاستدلال بهذا البيت دليل على حرفيتها (البيتوشي، 1991م).

وقد استدل ابن مالك على حرفيتها بما يلي: (ابن مالك، 1990م)

أحدها: أنها تدل على معنى في غيرها.

الثاني: إنها لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف.

الثالث: لا يليها إلا الجملة الاسمية.

الرابع: إنّها لو كانت ظرفاً لم يُختلف في حكم ظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية.

الخامس: إنها لو كانت ظرفاً لم ترد مابين جملتي الشرط والجواب.

السادس: إنها لو كانت ظرفاً لوجب اقترانها بالفاء.

السابع : إنها لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها، ولنُصب ما بعده على الحال.

الثامن: لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها (إنَّ) المكسورة غير مقترنة بالفاء.

واعترض على هذا بوجهين:

أحدهما: أنه يمكن أن يكون العامل في الظرف مع كسر (إنَّ) معنى الكلام الذي فيه (إنَّ)، فلا حجة في كسر (إنَّ) بعد (إذا) لأن (إذا) حرف (ابن هشام، 1985م).

وأجاب ابن مالك عن هذا بقوله: "إنه لا يلزم؛ لأن الظروف وقوع (إنَّ) بعدها إنما يمتنع إذا جُعل ما بعدها عاملاً فيها، وأمّا على غير هذا فلا يمتنع إذ لا مانع منه، ويمكن أن يكون العامل في الظرف مع الكسر معنى الكلام الذي قبله، فلا حجة في كسر (إنَّ) بعدها على أنها حرف" (ابن مالك، 1990م).

الثاني: قال به الدماميني: يجوز أن يكون العامل مقدراً، فلا يتم هذا الترجيح (الشمّني، ب.ت).

وقد أجاب العلّامة الدسوقي على هذين الاعتراضين معا: بأن تقدير العامل تكلف لا داعي إليه مع استقامة المعنى على الحرفية (الدسوقي، ب.ت).

وممن اختار القول بحرفية (إذا) الفجائية: الرضي (الرضي، 1978م، المرادي (الجنى الداني، 1992م)، الأزهري (شرح التصريح، 2000م) ، الصّبّان (حاشية الصبان، 1997م).

قال الرضي: "والأولى القول بحرفية كلمتي المفاجأة" (الرضي، 1978م، 3 / 199)، وقال المرادي: "وأمّا (إذا) الحرفيّة فقسم واحد، وهي الفجائية" (المرادي، 1992م، 373).

ورجّح القول بحرفيتها من المحدثين: عباس حسن (النحو الوافي، 1431هـ)، ومحي الدين درويش فتكلم عنها كثيراً في كتابه (إعراب القرآن وبيانه) (درويش، 1415هـ).

القول الثالث: إن (إذا) الفجائية فعل، إلا أنه لم يثبت في كتب النحو المعروفة قول صريح بأن (إذا) الفجائية تعدّ فعلاً، باستثناء ما نُقل عن المالقي في كتابه رصف المباني في شرح حروف المعاني، إذ ذكر قولاً يُفهم منه أن (إذا) الفجائية تقع موقع الفعل، فيكون الاسم بعدها فاعلاً بها، كما في قولهم: "خرجت فإذا الأسد"، فـ(الأسد) عنده فاعل؛ لأن (إذا) في موضع فعل (المالقي، ب.ت).

وهذا الرأي – وإن ذهبت إليه طائفة من النحاة – ليس غريباً من حيث المعنى، فقد جعلوا بعض الحروف في العربية تؤدي معاني الأفعال، فقد قالوا إن (يا) بمعنى (أدعو)، و(ليت) بمعنى (أتمنى)، و(لكنّ) بمعنى (أستدرك)، فمثلاً يقول الفراء في

قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ مِّنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ مَسَّتۡهُمۡ إِذَا لَهُم مَّكۡرٞ﴾ (يونس: 21) أن العرب قد تكتفي بـ(إذا) عن قولهم: فَعَلوا، أي أنها تُغني عن الفعل في بعض المواضع، فلو قيل: من بعد ضراء مستهم مكروا لكان صواباً، ولكن عُدل إلى ((إِذَا لَهُم مَّكْرٌ)) للدلالة على معنى السرعة والمفاجأة (الفراء، ب.ت).

واختلاف النحاة في توجيه (إذا) الفجائية على أنها حرف أو ظرف زمان أو مكان هو توجيه مقبول، غير أنّه من الغريب أن تُصنف (إذا) الفجائية من الأفعال، فهذا يتنافى مع ما اتفق عليه النحاة من أنها حرف أو ظرف ولا ثالث لهما.

والأقرب فيما يظهر أن القائلين بالفعلية مبني على تفسير معنوي لوظيفة الأداة وتحميل اللفظة لمعانٍ أُخر، ويمكن أن يُفهم ذلك من كلام ابن جنّي إذ قال: "وأمّا تفسير المعنى فهو خرجت ففاجأت زيداً، وإن شئت خرجت ففاجأني زيد" (ابن جني، 2000م، 1 / 265)، وكل ذلك يدخل في باب التضمين.

وبعد استعراض أقوال النحاة عن (إذا) الفجائية فإنني أميل إلى القول بحرفيتها؛ لأنه لا يَرِدُ عليه ما ورد على المذهبين الآخرين، كما أنها تخلُف الفاء إذا كان جواب الشرط جملة اسمية فبوجودها يحصل به ما يحصل بالفاء من بيان الارتباط، ولا يخلُف الحرف إلا الحرف، ويضاف إلى ذلك الأوجه الثمانية التي استدل بها ابن مالك في شرح التسهيل على صحة القول بحرفيتها.

المسألة الزنبورية:

قالت العرب: "كنتُ أظنُّ أنّ العقرب أشدّ لسعةً من الزنبور فإذا هو هي"، وقالوا أيضاً: "فإذا هو إيّاها."

يُروى هذا النص في إحدى أشهر القضايا الخلافية في التراث النحوي، وهي المسألة التي تسمى (المسألة الزنبورية) ، وقد نشأ الخلاف فيها بين سيبويه زعيم المدرسة البصرية، والكسائي زعيم المدرسة الكوفية.

وقد جرت بينهما مناظرة في مجلس يحيى بن خالد البرمكي، حيث أقبل الكسائي على سيبويه فقال: كيف تقول: كنتُ أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها؟ فقال سيبويه في ذلك: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، فقال الكسائي: لحنتَ، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو نحو: "خرجتُ فإذا عبد الله القائمُ أو القائمَ"، فقال سيبويه في ذلك بالرفع دون النصب، فقال الكسائي: ليس هذا من كلام العرب، والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه. ولما اشتد الخلاف استدعى يحيى بن خالد البرمكي عدداً من الأعراب وهم من فصحاء الناس، فدخلوا فسُئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فوافقوا الكسائي، وقالوا بقوله، فاستكان سيبويه فأقبل يحيى عليه، وأمر له بعشرة آلاف درهم، وخرج وتوجه نحو فارس، وأقام هناك ولم يعد إلى البصرة حتى مات (الأنباري، 2003م، ابن هشام، 1985م).

والمتأمّل للشواهد يلحظ أن الاسم التالي للمبتدأ في كليهما قد جاء معرفة لا نكرة، فهل مذهب سيبويه والبصريين قصر مُنع النصب على الاسم إذا كان معرفة، وجوازه إذا كان نكرة ؟ وهو ما تؤيده عدة أدلة، منها إشارة المبرد إلى صحة نصب النكرة بعد (إذا) وسكوته عن حكم المعرفة في قوله: "فلو قلت على هذا: خرجت فإذا زيدٌ قائماً كان جيداً؛ لأنّ معنى فإذا زيدٌ: أي فإذا زيدٌ وافقني" (المبرد، 1979م، 3 / 247). وكذلك تصريح الزجاجي الذي نقله الرضي على أنّ المعرفة لا يجوز فيها عند البصريين إلا الرفع (الرضي، 1978م).

وقد أيّد ابن هشام مذهب سيبويه في المسألة الزنبورية واستدلّ بشواهد لـ (إذا) الفجائية في القرآن الكريم، لوقوع الاسم المرفوع فيها بعد المبتدأ نكرة لا معرفة، مما يدل على شمول منع مذهب سيبويه نصب النكرة والمعرفة، وإلا لما صحّ الاحتجاج بإيجاب رفع المعرفة بشواهد قد وقع فيها النكرة لا المعرفة (ابن هشام، 1985م).

أما الكوفيون فمذهبهم إجازتهم نصب المعرفة بعد (إذا) ورفعها، وقد احتج الكوفيون بأمرين؛ الأول: بما حكاه أبو زيد الأنصاري عن العرب، وهو قولهم: "قد كنتُ أظن أنّ العقربّ أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها"، والثاني: تأييد الأعراب قولهم بالنصب في تلك المناظرة الشهيرة بين سيبويه والكسائي (الأنباري، 2003م).

ورُدّ قول الكوفيين بأمرين؛ الأول: بشذوذ ذلك الشاهد فلا يُقاس عليه، والثاني: شهادة أولئك الأعراب عند سيبويه لنيلهم الرشوة لموافقة الكسائي لما روته الكتب (ابن هشام، 1985م).

والصحيح في هذه المسألة قول سيبويه، فيجوز أن يقتصر الاسم المرفوع بعدها على أنه مبتدأ و(هي) خبره، كقولك: خرجت فإذا زيد، المعنى: فثَمّ زيد، فإن جاء بعد المرفوع نكرة ففيها وجهان؛ أحدهما: أن ترفعها بأنها خبر المبتدأ، ثانيهما: أن تنصب النكرة على الحال، فتكون إذا مستقراً موضوعها رفع بأنها خبر المبتدأ، وهي الناصبة للحال لنيابتها عن الاستقرار، وقول الكسائي: "فإذا عبد الله القائم بنصب (القائم)" لا وجه له؛ لأن الحال لا تكون معرفة فإذا بطل النصب في (القائم) وهو من الضمير من قوله: "فإذا هو إياها أشد بطلاناً"، ولهذا أنكر سيبويه النصب لأنه مخالف للقياس (ابن هشام، 1985م).

وبهذا منع النصب سواء كان ما بعد المبتدأ نكرة أم معرفة، وذلك لندرة الوارد من شواهدهما في كلام العرب والقرآن الكريم والحديث الشريف.

المطلب الثالث: تعيين الرابط في الجواب المقرون بـ (إذا) الفجائية:

للعلماء في تعيين الرابط في الجواب المقرون بـ (إذا) الفجائية رأيان:

الأول: أنّ الرّابط للجواب ليس (إذا) الفجائية، وأنّ الربط بفاء مقدرة قبلها (المرادي، 1992م).

قال أبو حيان: "وذهب محمد بن مسعود إلى أنه لا يُربط بـ (إذا)، وأنّ ما ورد من ذلك إنما هو على حذف الفاء، أي: فإذا هم يقنطون" (أبو حيان، 1977م، 2 / 553).

الثاني: أنّ الرّابط هو (إذا) الفجائية نفسها، وهو مذهب الجمهور (الأشموني، 1992م) فقد بيّن الخليل أنّ وظيفة (إذا) هي الربط فيما حكاه عنه تلميذه سيبويه فقال: "وسألت الخليل عن قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم: 35، 36) فقال: هذا كلام معلّق بالكلام الأول، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول" (سيبويه، 1988م، 3 / 73، 74).

فسيبويه في النص السابق يُشير إلى أن (إذا) استُعملت في الربط استعمال الفاء؛ لتشابههما في أنهما لا يُبتدأ بهما، وهو ما ذهب إليه الأخفش عندما قال في الآية نفسها: "بقوله: ﴿**إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾ هو الجواب؛ لأن (إذا) معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء" (الأخفش، 1990م، 2 / 657).

ووافق عبد القاهر الجرجاني الخليل فيما ذهب إليه فقال: "(وإذا) بمنزلة الفاء في تعليق الجملة الشرطية، وذلك أنّ (إذا) هذه ظرف للمفاجأة، وهي دالة على التعقيب الذي تدل عليه الفاء، وإذا كان الأمر كذلك كان قوله تعالى: ﴿**إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾ بمنزلة قولك: (وإن تصبهم سيئة فهم يقنطون)" (الجرجاني، 1982م، 2 / 110).

وأضاف ابن مالك علة أخرى وهي إفادتهما معنى التعقيب (ابن مالك، 1990م)، وهو ما ذهب إليه ابن يعيش إذ رأى أنّ المفاجأة والتعقيب متقاربان في المعنى ولذلك يتعاقبان (ابن يعيش، ب.ت).

المطلب الرابع: ربط جواب (إذا) الشرطية بالفاء و(إذا) معاً:

ظهر إشكال عند النحاة في الجمع بين (إذا) الفجائية والفاء؛ لأن كليهما يؤدي وظيفة الربط، وكان الإشكال على مذهبين:

الأول: منع الجمهور اجتماعهما (ابن مالك، 1990م)؛ لأن (إذا) الفجائية عوض عن الفاء، ولا يجمع بين المعوض والمعوض عنه، ونصّ على قبحه الخليل فيما ذكره سيبويه فقال: "وزعم الخليل أن إدخال الفاء على

(إذا) قبيح، ولو كان إدخال الفاء على (إذا) حسنًا، لكان الكلام بغير الفاء قبيحًا، فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها، فصارت (إذا) هاهنا جوابًا كما صارت الفاء جواباً" (سيبويه، 1988م، 3 / 64).

الثاني: أجاز جماعة الجمع بينهما، وذلك على سبيل التأكيد (الأزهري، 2000م)، وهو الحق؛ لوروده في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿**حَتَّىٰ إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ إِذَا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ**﴾ (المؤمنون: 78)، وهو ما ذهب إليه الزمخشري، وعلّل ذلك بإرادة التّوكيد؛ لأن (إذا) للمفاجأة، فإذا جاءت الفاء معها تأكد وصل الجزاء بالشرط حينئذٍ (الزمخشري، 1407هـ).

وأجاز عباس حسن الجمع بين الفاء و(إذا) الفجائية فقال: "وصرّح أكثر النحويين بأنّه لا يجوز الجمع، وتأولوا قوله تعالى: ﴿**حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَاجُوجُ وَمَاجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ**﴾ (الأنبياء: 96) ،فقالوا: إنّ (إذا) لمجرد التأكيد هنا، وليس للربط، والممنوع أن تكون للربط عوضاً عن الفاء؛ إذ لا يصح الجمع بين العوض والمعوض عنه" (حسن، 1431هـ، 4 / 665).

ثم قال: "والقرآن قد جمع بينهما فلم يبق مجال لمنع الجمع" (حسن، 1431هـ، 4 / 465).

والقول الراجح في هذه المسألة هو أن اجتماعهما لا يفيد التوكيد، لاختلاف دلالتيهما، فلو كانتا بمعنى واحد لأمكن اجتماعهما للتوكيد، ولكن جئ بالفاء لربط الجواب بالشرط مع إفادة السبب، وجئ بـ (إذا) للدلالة على المفاجأة، فاجتمعتا لاختلاف وظيفتيهما.

المطلب الخامس ـ إذا الفجائية في القرآن الكريم:

تُعدّ (إذا) الفجائية من الأدوات المشتركة في اللغة العربية؛ إذ تتنوع دلالاتها بحسب السياق الذي ترد فيه، فتأتي شرطية ظرفية تفيد الاستقبال، وتأتي فجائية لا عمل لها في الإعراب، وإنما تفيد المباغتة وسرعة وقوع الحدث. وقد جاء القرآن الكريم بأسلوب معجز وظّف فيه (إذا) الفجائية توظيفاً دقيقاً يخدم المقاصد الدلالية والسياقية، فرسم بها مشاهد حية نابضة بالحركة والانقلاب المفاجئ في الأحوال، لاسيما في مشاهد القصص القرآني، ومواقف القيامة والجزاء، حيث يراد إبراز عنصر الدهشة والصدمة النفسية التي تعتري المخاطبين عند وقوع الحدث (الجرجاني، 1992م).

وقد وردت (إذا) الفجائية في القرآن الكريم ستّاً وأربعين مرة، في اثنتين وعشرين سورة، تنوّعت السور القرآنية بين المكي والمدني، فعدد السور المكيّة التي وردت فيها (إذا) الفجائية تسع عشرة سورة، أمّا المدنية فقد وردت في ثلاث سور، ومن أكثر السور القرآنية التي وردت فيها (إذا) الفجائية هي سورة (يس)، (عبد الجليل، 2023م)، ومن أمثلة ورودها في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**فَأَلۡقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعۡبَانٞ مُّبِينٞ**﴾(الأعراف: 106): فقد جاءت (إذا) في الآية فجائيّة، وأفادت التحول المباغت من عصاً جامدة إلى ثعبان حي يتحرك، وفي هذا تصوير دقيق للمشهد لما وقع دفعة واحدة أمام أنظار الحاضرين (الرازي، 1420هـ).

وكذلك قوله تعالى: ﴿**فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۖ**﴾ (البقرة:59): إذ تبرز (إذا) الفجائية هنا سرعة ترتب الأثر على السبب، وانتقال القوم فجأة من حال العطش والانتظار إلى حال التنظيم والطمأنينة.

وفي قوله تعالى: ﴿**إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ فَإِذَا هُمۡ خَٰمِدُونَ**﴾ (يس:28): دلت (إذا) الفجائية هنا على سرعة الهلاك؛ فإن خمودهم كان مع الصيحة، وفي وقتها لم يتأخر، (الرازي، 1420هـ)، فما قبل (إذا) صيحة شديدة تنبئ بالحركة، وما بعد (إذا) ينبئ بالخمود والسكون المفاجئ لهذه الصيحة.

وفي قوله تعالى: ﴿**وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يَنسِلُونَ**﴾ (يس: 51): "دلت (إذا) الفجائية على اندهاشهم وتفاجئهم؛ لأنهم فُوجِئُوا بخروجهم من القبور ؛ لأنهم كانوا لا يرجون حساباً ولا نشوراً" (عبد الجليل، 2023م، 299).

ويتضح من هذه الاستعمالات أن (إذا) الفجائية في القرآن الكريم لا تؤدي مجرد وظيفة تركيبية، بل تنهض بدور بلاغي عميق، يتمثل في إحياء الصورة الذهنية، وشدّ الانتباه للمتلقي إلى اللحظة الفاصلة التي ينقلب فيها المشهد من صورة إلى أخرى.

أهم النتائج والتوصيات

أولًا – النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. أظهرت الدراسة أن (إذا) الفجائية تمثل عنصرًا أسلوبيًا مهمًا في التركيب العربي لما تحققه من اختصار دلالي وقوة تعبيرية الأمر الذي يؤكد عمق النظام اللغوي في اللغة العربية، ودقته في التعبير عن المعاني المختلفة بأدوات محدودة اللفظ واسعة الدلالة.
2. بيّنت الدراسة أن (إذا) الفجائية تختلف عن (إذا) الشرطية من حيث المعنى والموقع في الجملة والإعراب.
3. الجملة التي تدخل عليها (إذا) الفجائية ترد في الغالب جملة اسمية، ويكون الاسم فيها بعدها مبتدأ مرفوعًا، وخبره يجري على صور متعددة.
4. عرضُ البحث لتوظيف بناء الجملة وتركيبها بعد (إذا) الفجائية، كما عرض لتعاقب (إذا) الفجائيّة والفاء في جواب الشّرط، ولاجتماعهما معًا.
5. أظهرت الدراسة أن القرائن السياقية تسهم في تحديد نوع (إذا) الفجائية، والاقتران بها حرف لا ظرف، مما له دلالة مؤيدة لذلك.
6 استبعاد القول بفعليّة الأداة، وبيان أنّ مقصد القائلين بذلك هو التّفسير المعنوي لوظيفة الأداة، أو تضمينها معنى الفعل على الأرجح.
7. دلّت الشواهد القرآنية على أن (إذا) الفجائية تسهم في تصوير الحدث، وإبراز المشهد، وتكثيف المعنى من خلال الألفاظ.
8. بلغ عدد الآيات التي اشتملت على (إذا) الفجائية ستًّا وأربعين آية موزعة على اثنتين وعشرين سورة.
9. اتضح أن (إذا) الفجائية تؤدي وظيفة بلاغية مهمة، إذ تسهم في إبراز عنصر الدهشة والمفاجأة في السياق.

ثانيًا – التوصيات

1. استكمال البحث اللغوي للأداة (إذا) الفجائية بدراسة دلالية تقوم على استقراء شواهدها في القرآن الكريم والحديث الشريف، والمدونات الشعرية والنّثريّة؛ للكشف عن دلالاتها السياقية، وأسرار توظيفها التعبيري، وإبراز التكامل بين الجانبين النحوي والدّلالي في الدرس اللغوي العربي.
2. اقتراح إجراء دراسات مقارنة (بين أدوات المقابلة) في اللغة العربية.
3. الاهتمام بدراسة حروف المعاني.

قائمة المصادر

1. القرآن الكريم، برواية قالون عن نافع.
2. ابن جني، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1421هـ / 2000م.
3. ابن خروف ، شرح جمل الزجاجي، ت: سلوى عرب ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ، ط1، 1419هـ.
4. ابن الشجري ، الأمالي، ت: محمود أحمد الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ / 1991م.
5. ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ت: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1402هـ / 1982م.
6. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ت: السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة، ط1، 1397هـ / 1977م.
7. ابن القواس، شرح ألفية ابن معط ، ت: علي موسى الشوملي مكتبة االخريجي، الرياض – السعودية، ط1، 1405هـ / 1985م.

8. ابن قيم ، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ت: محمد بن عوض بن محمد السهيلي، أضواء السلف ، الرياض، ط، 1373هـ / 1954م.
9. ابن مالك ، شرح التسهيل ، ت: عبد الرحمن السيد، د، محمد بدوي المحتون، هجر للطباعة ، القاهرة، ط1، 1410هـ / 1990م.
10. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
11. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.
12. ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: د. مازن المبارك، د. محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
13.ابن يعيش، شرح المفصل، ت: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422هـ / 2001م.
14. أبو حيان، ارتشاف الضرب في لسان العرب، ت: مصطفى أحمد النماس، توزيع الخانجي، ط1، 1984م.
15. أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ت: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية، الرياض، ط1، 1426هـ – 2005م.
16.أبو ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين، القسم الأول، دار الكتب، د.ط، 1364هـ.
17. الأخفش، معاني القرآن، ت: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ – 1990م.
18.الأزهري، التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1421هـ – 2000م.
19. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ – 1998م.
20. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ت: محمد محي الدين، المكتبة العصرية، ط1، 2003م.
21.الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ت: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، 1413هـ – 1992م.
22.الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ت: كاظم بحر المرجان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1982م.
23.الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، ت: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1407هـ – 1987م.
24.الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، د.ط، ج.ت.
25.الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.
26.الرضي، شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، 1398هـ – 1978م.
27.الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1407هـ.
28.الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ت: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
29.سيبويه، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ – 1988م.
30.السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.
31.السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ب.ط، ب.ت.
32. الشمني، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، ت: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
33. الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ – 1997م.
34. الصيمري، التبصرة والتذكرة، ت: فتحي أحمد علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، 1402هـ – 1982م.
35. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ت: علي محمد البجاوي، عيسى البابي حلبي وشركاه.
36.الفارسي، المسائل المنثورة، ت: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاتي، بغداد.

37. الفراء، معاني القرآن، ت: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، ب.ت.
38. الفراهيدي، كتاب العين، ت: مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
39. الكفوي ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ت: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
40. المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ت: د. سعيد صالح، مصطفى زعيمة، دار ابن خلدون، الإسكندرية.
41. المبرد، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط2، 1399هـ - 1979م.
42. المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ت: فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ - 1992م

قائمة المراجع:

1. أمين، الحفاية بتوضيح الكفاية للبيتوشي، رسالة ماجستير قدمها صالح أمين، جامعة صلاح الدين، كلية الآداب، إشراف: د. محسن إسماعيل محمد، 1993م.
2. حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط15، 1431هـ.
3. درويش، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، سوريا، ط4، 1415هـ.
4. السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1420هـ - 2000م.
5. صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم وصرفه وبيانه، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط3، 1416هـ - 1995م.
6. عبد الجليل، دلالة (إذا) الفجائية في تفسير سورة (يس) دراسة تحليلية، محمد محمود عبد الجليل، كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا، جامعة الأزهر، مصر، الجزء الرابع من العدد الحادي والأربعين، 1444هـ - 2023م.